مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 03- ديسمبر 2021

حوكمة مؤسسات التعليم العالي و دورها في تحقيق الجودة الشاملة

Governance of higher education institutions and their role in achieving comprehensive quality.

توفيق عطاء الله[1]*، سامية ابريعم[2]

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، toufik.attalah@univ-khenchela.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، الجزائر، Ibriam.samia@univ-oeb.dz

تاريخ التسليم: 2020/10/20، تاريخ المراجعة: 2021/02/19، تاريخ القبول:2021/06/30

الملخص

يكتسي موضوع حوكمة مؤسسات التعليم العالي أهمية كبرى لكونها شرط أساسي لتحقيق الجودة، خاصة في عصر الثورة الرقمية لكن و بالرغم من هاته الأهمية، إلا أن القطاع يعاني من عدة مشاكل، مما يحتم علينا تطبيق معايير الحكامة الرشيدة عليه. فما هو مفهوم الحوكمة الرشيدة و ماهو دورها في تحقيق الجودة الشاملة؟

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي ، الحوكمة ، الجودة الشاملة ، الفساد.

Abstract

The issue of the governance of higher education institutions is of great importance as it is a prerequisite for comprehensive development, especially in the era of the digital revolution, but despite this importance, the sector suffers from several problems, which necessitates us to apply the standards of good governance to it. What is the concept of good governance and what is its role in achieving comprehensive quality?

Keywords : higher education, Governance comprehensive quality, Corruption.

*المؤلف المراسل

مقدمة

يحتل قطاع التعليم العالي مكانة عالية في مختلف الدول، لكونه قائد قاطرة التقدم في العالم ككل لمواكبة حاجات الأفراد و المجتمعات، "حيث أن التعليم يقع في هرم منظومة التربية و التعليم التي تأتي على رأس القطاعات في كل الدول، لكون القطاع التعليمي يسهر على إعداد الموارد و الطاقات البشرية و القيادات الفكرية في جميع المجالات (شتيوي،2014،ص، 19) و كذا تخريج كوادر أكاديمية رائدة قادرة على مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع في سياق عولمة التربية و التكوين و البحث العلمي، وخاصة المنافسة و تحقيق الاكتفاء الذاتي في شتى المجالات " (حميد بوعبيد و آخرون، التقرير القطاعي، 2018، ص05، HTTPS://WWW.CSEFRS.M A).

وعليه فموضوع الحكامة الرشيدة في قطاع التعليم العالي يحتل أهمية كبرى من بين المواضيع الجديدة نسبيا على الساحة الدولية لبلوغ الهدف المنشود و تحقيق الجودة الشاملة(*تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،2011*،ص01،**WWW.ICPC.MA تاريخ الاطلاع 2020/10/15**).

حيث أقرت اللجنة الدولية المعنية بالتعليم لسنة 1996 أن شريان و أعمدة التعلم هي تعلم لتكون و تعلم لتعرف و تعلم لتعيش و تعلم لتعمل (شتوي،2014، ص19) و هو ما يوحي بكون التعليم هو المنبع الأول للعيش الكريم.

لكن من البديهي أن نوعية التعليم تختلف من مكان لآخر و من دولة لأخرى (شتوي،2014، ص19) و بحكم الواقع المعاش في زمننا هذا فإن هناك تباين واضح بين نوعية التعليم في الدول المتقدمة و الدول النامية من حيث الجودة و نوعية المخرجات و فرص الحياة و طريقة التلقين و الآفاق المستقبلية لمخرجات التعليم بكل درجاته.

و لهذا سوف نتناول الموضوع من خلال التطرق للإطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة أولا ثم نتناول المعايير العالمية للحوكمة لنصل لدراسة تحديات حوكمة التعليم العالي في الجزائر .

وعليه فالإشكالية الرئيسة تتمثل في:

ما هي معايير حوكمة مؤسسات التعليم العالي ؟ و ما هو دورها في تحقيق الجودة الشاملة ؟

وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- حوكمة التعليم العالي آلية اجبارية وضرورة حتمية لتحقيق الجودة الشاملة .
- تتحقق جودة التعليم العالي عندما يتم تعزيز المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.
- قطاع التعليم العالي يعاني من عدة تحديات ومشاكل ولحلها يجب اتباع آلية الحوكمة بأبعادها الاقتصادية و السياسية و القانونية .
- فعالية التعليم العالي تتطلب تعزيز الكوادر العلمية و البشرية و المادية و التكنولوجية لتحقيق الجودة الشاملة.
- جودة مخرجات العملية التعليمية يعتمد بصورة كبيرة على حوكمة التعليم العالي.
- مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لديها قابلية كبيرة جدا للامتثال لمعايير الحوكمة العالمية وهي قادرة على تحقيق الجودة الشاملة.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوعنا أهمية بالغة تتجلى من خلال النقاط التالية :

- الموضوع يعتبر بلا شك موضوع الساعة لكوننا نعيش ارهاصات الرقمنة و الثورة الالكترونية خاصة بعد "صدور أهم تقرير دولي حول التعليم العالي "أمة في خطر أي Andtion at risk" سنة 1983 وفيه تشريح لواقع التعليم في امريكا و مايعانيه من تخلف و تقوقع بالغ"(شتوي، 2014،ص 21) و لا شك أن العولمة تؤثر أيما تأثير على جودة و نوعية التعليم العالي و قطاع التربية.
- الاهتمام بضمان جودة التكوين و التعليم بصفة عامة وجودة التعليم العالي خاصة تعتبر كضرورة حتمية لمعالجة مشاكل التعليم العالي وموائمته لسوق العمل وتعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز اقتصاديات الدول (يدو، 2017، ص264).
- حوكمة الجامعات تفرض نفسها كآلية فنية و علمية و قانونية، جاءت كأهم آثار و ارهاصات العولمة التي أضحى معها العالم قرية صغيرة جدا بل نقطة ضوئية في عصر ما يسمى عصر الرقمنة أو العصر الالكتروني (عزيمان، 2017،ص.09) و هذا ما

يتضح جليا من خلال التقارير المتخصصة الصادرة تباعا عن المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم(شتوي، 2014،ص 21).

- الضرورة الملحة لدخول الجامعات في التطبيق الفوري للحوكمة دون ابطاء للحاق بركب الدول الكبرى و التي يعتبر التعليم العالي كقائد لقاطرة التنمية " (عزيمان، 2017،ص.ص09-10) .
- احتلت أنظمة حوكمة التعليم العالي مكانة ارتكاز و محور دوران لتطبيق معايير الجودة الشاملة خاصة في عصر الثورة الرقمية (بخيت و كيال شحيطة، ربيع 2020، https://www.awraqthaqafya.com/801/).
- الدول التي لا تولي أهمية للتعليم العالي سوف تعاني في شتى المجالات و يأتيها التخلف الاقتصادي و الإجتماعي لا محالة.
- آثار العولمة و حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية و التفتح أصبحت لزاما على الجامعة أن تنفتح على محيطها الاقتصادي و الاجتماعي و أن تغيير من أساليبها و أن تنتهج معايير جديدة للشفافية (بخيت و كيال شحيطة، ربيع 2020، https://www.awraqthaqafya.com/801/).
- الحكم على مدى جودة مخرجات قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال ايجاد نقاط الضعف و القوة في الجامعات (عبد القادر. ب وكيسري .م، ص70) و مدى قدرة الجامعات على مواكبة التطورات و التحديات و التغلب على الصعاب و المشاكل(شتوي، 2014، ص 21).
- ظاهرة أزمة البطالة التي تعصف بخريجي الجامعات يحتم على الجامعة الاحتكام لمعايير الحوكمة العالمية وتغيير برامجها و ربطها بمتطلبات سوق الشغل .

أهداف الدراسة:

يهدف البحث للوصول إلى مايلي:

- تحديد مفهوم الحوكمة الرشيدة و دورها في تطوير و جودة التعليم العالي.
- ابراز المعايير العالمية للحوكمة الرشيدة و تطبيقاتها على قطاع التعليم العالي.

- تحديد مدى وعي الدول العربية خاصة و الشعوب العربية لأهمية الحوكمة ومدى قدرة هذه الدول على مواكبة المعايير العالمية للجودة.
- التعريف بأساليب التقييم و التقويم لدى مؤسسات التعليم العالي و الحكم عليها بأنها أساليب راقية وعصرية أم أنها طرق بالية .
- دراسة العلاقة بين أسس العملية التعليمية في الجامعة خاصة الأساتذة و الطلبة و الادارة ومدى تناسقها على تحقيق الأهداف المشتركة و تأثير هذه العلاقة على تطور المجتمع أي علاقة التأثير و التأثر .
- تشخيص واقع التعليم العالي و تحديد التحديات التي تواجهه (عوائق قانونية كغياب التشريعات اللازمة، عوائق سياسية، عوائق اقتصادية و مالية، عوائق اجتماعية، عوائق ثقافية...الخ) .

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على كويكبة من المناهج ومنها المنهج الوصفي، من خلال آلية التحليل و التعريف بحوكمة التعليم العالي و تشريح واقعه ومحاولة تقديم حلول ناجعة للنهوض بالقطاع لمسايرة العالم و عصر الثورة الرقمية. و كذا تحليل لأهم التحديات التي تواجه القطاع و مدى قدرته على مجابهتها، وكذلك استعنا بالمنهج التاريخي في تتبع تطورات قطاع التعليم العالي و نشأة مفهوم الحوكمة عالميا و بداية تطبيقاتها .

أما فيما يخص الدراسات السابقة وجدنا عدة دراسات و من أهمها :

- أطروحة دكتوراه بعنوان" **دور ادوات إدارة الجودة في تطوير اداء مؤسسات التعليم العالي – دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية**" للطالبة ليندة بلحسين، بجامعة المسيلة، السنة الجامعية 2019-2020.
- أطروحة دكتوراه موسومة ب " **تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري** " بجامعة سطيف 1، للسنة الجامعية 2013-2014 للطالبة صليحة رقاد جاءت للإجابة على الاشكالية التالية

" ما هي معوقات و آفاق تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟" حيث تناولت دراسة حالة مؤسسات التعليم العالي بالشرق الجزائري فقط.

- أطروحة دكتوراه بعنوان " **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي**" للطالب خليل شريف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة بالسنة الجامعية 2015-2016.

- مذكرة ماجستير بعنوان " **دور حوكمة الجامعة في تحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الأطراف ذات المصلحة – دراسة حالة جامعة سطيف -1** " من إعداد الطالبة جقطة سناء، حيث تناولت الرسالة للإجابة على الاشكالية المختارة و المتمثلة في " ماهو دور الجامعة في تحسين جودة التعليم العالي بجامعة سطيف 1 من وجهة نظر هيئة التدريس؟ و توصلت الطالبة إلى القول أن الاستقلالية و وتقييم الأداء و مشاركة أصحاب المصلحة لا تسهم في تحسين جودة التعليم العالي .

- مذكرة ماجستير بعنوان "**إدارة الجودة الشالملة في مؤسسات التعليم العالي- دراسة حالة جامعة جيجل**- للطالبة أسماء عميرة بجامعة قسنطينة 02، السنة الجامعية 2012-2013.

وللإجابة عن الاشكالية الرئيسة و الاشكالات المتفرعة عنها في دراستنا نتبع الخطة التالية و المقسمة كما يلي:

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة و الجودة الشاملة

المطلب الثاني: المعايير العالمية للحوكمة

المطلب الثالث: تحديات حوكمة التعليم العالي

وسنبين كل ما تقدم في مايلي:

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة و الجودة الشاملة:

سوف نتناول هنا التعريفات المتعددة للحوكمة و كذا للجودة الشاملة فيما يلي:

الفرع الأول: الحكامة من وجهة نظر القانون و السياسة و الاقتصاد:

لقد تعددت تعريفات الحكامة أو الحكمانية أو الحكم الراشد بشكل جلي تبعا لاختلاف زاوية النظر بين الاقتصادي أو القانوني و رواد العلوم الانسانية و بين السياسي و الاداري و نختار من بينها.

أولا: تعريف الحكامة من وجهة نظر القانون و السياسة:

" يعود أصل كلمة حوكمة Gouvernance إلى مصطلح حكومة Gouvernement أي طريقة و فن الإدارة أو فن الحكم (جقطة ، 2017ص.03) ، وهي مشتقة من الفعل Gubernare ويعني حسن قيادة السفينة" (فرج، 2012، ص 03) و (د.ن، *مفاهيم حول الحكم الراشد* على الرابط http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/OthmaniAnissa/co/defgouverne.html)

فمن هذا المنظور الحكامة الرشيدة تعني "ممارسة السلطات في تدبير الموارد الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من أجل احداث التنمية " (د.ن.تقرير البنك الدولي ، 1989) كما قد تمثل التقاليد و الأطر الجديدة و الآليات المستحدثة في مختلف المؤسسات و العمليات التي تبين كيفية ممارسة السلطة طبقا للسلم الاداري و التنظيمي و طبقا لما تنص عليه اللوائح و التنظيمات بالاحتكام لمعايير محددة سلفا و تكون عادلة و كافية تحت نظام رقابة فعال لرصد كافة المتغيرات و الأمور المستجدة(الخضيري، 2005، ص31) ، و كيفيات اشراك المواطنين في صنع القرارات في القضايا المصيرية ذات اهتمام عام و تشاركي في المجتمع ككل طبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

و بالعودة إلى منظمة الأمم المتحدة نجدها ترى أن الحوكمة هي " الأسلوب التشاركي للحكم و لتدبير الشؤون العامة الذي يرتكز على تعبئة الفاعلين و السياسيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين، من كلا القطاعين العام او الخاص بغية تحقيق العيش الكريم و الرغد لكافة المواطنين دون تمييز بينهم"(د.ن. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،2011،ص.04)

ثانيا: الحوكمة من منظور اقتصادي :

الحوكمة من منظور اقتصادي تعني " نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية و هو الذي يوفر طريق رقابة الشركة و تسييرها"(سليمان،2008، ص 15).

و تبعا لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسنة 1991 فتعرفها بقولها " الحوكمة تعني ذلك النظام المحكم و النزيه و الشفاف الذي يتم عبر إدارة مؤسسات الأعمال، حيث يتم تحديد الحقوق و الواجبات المتعلقة بمجلس الادارة و المتعاملين معها، وهو الذي يحدد القرارات اللازمة لتسيير شؤون المؤسسة بصورة مثلى لتحقيق أهدافها المرصودة سلفا"(جقطة، 2017، ص. 04).

و عرفت أيضا بأنها " تتمثل أساسا في مختلف الأنظمة و الاجراءات التي تحقق أفضل حماية و توازن بين مصالح مديري المؤسسة و المساهمين فيها و أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها من خلال المبادئ الخمسة و تتمثل في المعاملة المتساوية للمتعاملين و احترام حقوق أصحاب المصلحة من الجميع و الإفصاح الدقيق و الشفافية وكذا مسؤولية مجلس الادارة و سيادة القانون تنفيذا لأساليب الرقابة على العمليات ككل "(يرقي و عبد الصمد،سبتمبر 2012،ص.ص5-7).

كما عرفتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقولها " هي قدرة الحكومة على الحفاظ على السلم الاجتماعي و ضمان احترام القانون و النظام العام، وايجاد الظروف الملائمة لتنمية الاقتصاد و ضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي للفئات الشعبية" (فرج،2012، ص09).

" ولقد توالت الظروف الملحة لتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية سنة 2004 لإصدار تقريرها الذي ضمنته تلك المبادئ في شقها الاقتصادي أي حوكمة المؤسسات الاقتصادية"(يرقي و عبد الصمد،سبتمبر 2012، ص2).

ثالثا: حوكمة التعليم العالي أو حوكمة الجامعات:

بداية فالتعليم العالي يعني " كل نمط للتكوين و البحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية و المدارس العليا، كما يمكن انشاء معاهد تابعة لوزارات اخرى تحت

وصاية وزارة التعليم العالي وبتقرير مشترك مع وزير التعليم العالي"(كياري فاطمة،2014،ص 106)

لا شك أن حوكمة الجامعة أو حوكمة مؤسسات التعليم العالي تعني تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة العالمية على تلك القطاعات الهامة جدا في المجتمع لمحاولة اخراجها من المأزق التي تتخبط فيه.

و " تعني قدرة الجامعات و مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة على تحقيق أهدافها المسطرة سلفا بأعلى قدر من الجودة و تحسين آدائها بصورة منتظمة و فاعلية إدارتها في التسير الإداري الامثل" (عوض الكسر، 2018).

واعتبرها آخرون أنها تعني وجوب توافر مجموعة من القيم التي تنظم الجامعة و أنظمة القرار الاداري فيها و تحديد الاهداف و المهام تبعا للسلم الاداري في وزارة التعليم العالي وكذا تحسين العلاقة بين الجامعات في إطار التوأمة(غضبان،2015، ص 203).

كما أن حوكمة الجامعات تعني الطريقة المثلى التي يتم من خلالها توجيه انشطة الجامعة و إدارة أقسامها العلمية لتنفيذ برامجها و خططتها (دهان . بوعتروس، 2018، ص 312).

وعليه فحوكمة التعليم العالي و رهاناته إذن تجعلنا نشرح واقعه المعاش و محاولة ترشيد النفقات في قطاع التعليم العالي ومحاولة تحسين الخدمات قدر الإمكان.(شتوي،2014،ص32)

وأساسا تعني الحوكمة مدى تحقيق الجامعات للقيمة المضافة في شتى المجالات التربوية و البيداغوجية و كذا مدى تحقيق الطلبة للتفوق العليم المنشود بأقل تكلفة،وكذا قدرة على التنافسية(سحمون،2020، ص 02).

" في حين نجد أن حوكمة المؤسسات في الجزائر تعني تطبيق الحكم الراشد، ونعني به تلك العلملية الارادية و التطوعية للمؤسسة من أجل تحقيق المزيد من الشفافية و الصرامة في تسييرها و مراقبتها"(

أما في الجزائر حوكمة المؤسسات أُ طلق عليها مصطلح الحكم الراشد وقد عرفه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في مارس 2009 " يعتبر تلك العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة

من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها ومراقبتها(GOAL08)" ،) 2017، وكذلك عرفها على إÖا "عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة علي ذلك"

الفرع الثاني: مفهوم الجودة الشاملة في الجامعات:

تعتبر الجودة الشاملة هدفا ساميا للبشرية عبر العصور وتعني اتقان العمل تماما كما في الشريعة الاسلامية السمحاء، لتحقيق التفوق و التميز(شتوي،2014،ص 27)

و تعني " مجمل المعايير و الاجراءات التي تهدف الى التحسين المستمر في الآداء وتحقيق النتائج باقل وقت و جهد و تكلفة"(طعيمة،2006، ص 12).

و قد عرفت الجودة الشاملة بأنها " تعني Total quality management أحد المصطلحات الجديدة نسبيا في الادارة وجاءت بسبب قوة المنافسة الاقتصادية الاوروبية الامريكية و اليابانية، بسبب النتائج الباهرة التي تحققت عند تطبيق أسلوب الجودة الشاملة مما عجل بادخال المصلح على قطاع التربية و كذا التعليم العالي للرفع من انتاجيتها الفكرية و حتى الاقتصادية وربط الجامعات بسوق الشغل"(سحمون، 2020، ص01)

في حين نجد أن" منظمة الجودة البريطانية « BQA » تعرفها بقولها " هيّ أسلوب او فلسفة الادارة باستخدام أمثل للموارد البشرية و المادية المتاحة بشكل جيد و بأكثر كفاءة و فاعلية لتحقيق الأهداف المرصودة."(سحمون، 2020، ص02)

وعليه فالجودة الشاملة تنتهج الطرق التالية:

-**الاستراتيجية و التخطيط المسبق:**أي أن تسيير المؤسسات مهما كان نوعها وفق طريقة محبكة و محددة سلفا و تجنب عشوائية القرارات، لاجتناب الفشل في تحقيق الأهداف (عبد القادر. ب و كيسري.م،ص 72).

-**الهياكل و العاملون:** وهنا يجب الاهتمام بالمكننة في المؤسسات و كذا السهر على احترام الحقوق الاجتماعية و الحريات العامة لتوفير الجو المناسب للابداع و تطوير المؤسسة(عبد القادر. ب و كيسري. م،ص 72).

-**المهارات الخاصة و القيم المشتركة و حقوق الانسان:** ونعني بها الاعتناء بالقدرات الخلاقة و الفروق الفردية بين العاملين لتحديد من يتولى منصب القيادة على مجموعات معينة و تشجيعها على الإبداع و التطوير. (عبد القادر.ب و كيسري.م،ص 72).

و لا شك أن للحوكمة عدة معايير ندرسها في ما يلي:

المطلب الثاني: المعايير العالمية للحوكمة:

للحوكمة الرشيدة معايير متعددة ومنها سيادة القانون و مبدا تكافؤ الفرص و الشفافية و الافصاح و الديمقراطية التشاركية و المسألة و المحاسبة و مكافحة الفساد والإعلام و نختار أهمها هاهنا :

الفرع الأول: سيادة القانون و تكافؤ الفرص:

أهم معايير الحوكمة الرشيدة هو مبدأ سيادة على القانون و الذي يعتبر بحق أهم يزة في دولة الحق و القانون ، وهنا نعني به تطبيق القوانين تباعا على الرئيس الاداري و مرؤوسيه سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص فيجب أن يخضع الجميع لسيادة القانون و تحمل المسؤولية القانونية بكل أنواعها لمجلس الادارة و للمؤسسة ككل (جقطة ، 2017، ص. 07)

الفرع الثاني: الشفافية و الافصاح و حسن النية:

يعتبر مبدأ الشفافية من أهم مبادئ و معايير الحوكمة الرشيدة إذ لا بد على الادارة سواء في مؤسسات التعليم العالي أو باقي مؤسسات الدولة أن تسير وفق مبادئ الشفافية التامة بكل نزاهة تجاه الجمهور و المتعاملين وفي وقتها المناسب و ان يكون ذلك بحسن حتى لا تضيع الفرص على أصحاب المصالح وحسنو النية (جقطة ، 2017، ص.07) وفق المعايير المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الفساد لسنة 2003 و كذا المنظمة الدولية للشفافية العالمية و التان توصي بأن

تدرج كل دولة في قوانينها الداخلية المتعلقة بمكافحة الفساد المالي و الاداري (د.ن. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة و قمع الفساد، 2003).

الفرع الثالث: الديمقراطية التشاركية:

تقتضي الحكامة الرشيدة وتتبني على أسس الديمقراطية التشاركية و هي بالأساس تتنافى مع الاستبداد في الرأي و التسلط ، وفي الجامعات يجب اشراك الأساتذة و الطلبة و الموظفين في كافة القرارات المصيرية و لا يجب الاستئساد بالرأي من الإدارات المركزية لأن الجامعة تنتج أفكار تسير المجتمع و تحل مشاكله و تواجه تحدياته عبر الفكر و العقل.

الفرع الرابع: المسألة و المحاسبة:

تقتضي الحكامة الرشيدة تفعيل آليات المحاسبة سواء المالية أو الإدارية أو التقنية من الجهات المختصة للوقوف على مواطن الخلل في ترشيد النفقات أو الوقوف في وجه هدر المال العام و التسيب الإداري الذي يعرقل نمو و تطور الادارة سواء في التعليم العالي أو في باقي المؤسسات في الدولة ككل.وهذا لتفعيل العمل الاداري (ماهر،2014،ص771).

وعليه فإعمال أساليب الرقابة الصارمة من قبل ذوي الشأن تحتم على كل فرد في قطاع التعليم العالي من الحاجب حتى أعلى هرم في السلم الاداري أن يتحمل مسؤوليته كاملة لضمان الجودة الشاملة(سحمون ، ص.5).

الفرع الخامس:مكافحة الفساد:

الحكامة الرشيدة تسهدف أصلا مكافحة الفساد بأنواعه سواء المالي أو الاداري أو الأخلاقي و لهذا فقد أوصت هيئة الأمم المتحدة في اتفاقية قمع الفساد لسنة 2003 على أن كل دولة يجب أن تسن قوانين داخلية لقمع الفساد و المشرع الجزائري في هذا الصدد أصدر قانون مكافحة الفساد 06-01 سنة 2006 و الذي يحدد مهام و صلاحيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفاسد و كذا تفعيلا لمجلس المحاسبة.(د.ن. قانون مكافحة الفساد .2006).

" ونجد ان هناك دراسة أمريكية أوروبية ماليزية مشتركة توصلت الى وجود عوامل نجاح لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بماليزيا وهي: القيادة، التحسين المستمر الوقاية ،الوقاية، مقاييس الموارد، رضا الزبون الداخلي والخارج ادارة الناس، و العمل مع فريق في العمل"(شناف و بلخيري، 2017، ص 251).

المطلب الثالث: دور الحوكمة في تطوير التعليم العالي في الجزائر :

يواجه قطاع التعليم العالي سواء في الدول العربية أو باقي الدول الاخرى عدة مشاكل و صعوبات تقف كحجرة عثرة في وجه تطويره و تحقيقه مراتب مرموقة للوصول الى الجودة الشاملة و هذا ما سنوضحه من خلال الفرع الموالي:

الفرع الأول: دور الحوكمة في تطوير التعليم العالي في الجزائر وأهمية خلايا الجودة:

تساهم الحوكمة بمعاييرها في تحقيق نقلة نوعية للتعليم وتحسين جودة مخرجات العملية التعليمية ككل، ويبدو جليا أهمية الحوكمة في تطوير قطاع التعليم العالي من خلال مايلي:

في واقع التعليم العالي في الجزائر نجد أنه وبحسب الخبراء و المتتبعين قد شهد تطورات ملحوظة حيث ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لأكثر من 93 مؤسسة جامعية، وقفز عدد الطلبة ليصل 12100000 في سنة 2021 (كلاع، 2019، 261) – ولقد تضاعف عدد الطلبة الجامعيين بنحو ألف مرة بعد 50 سنة من الاستقلال، وانتقل عدد الطلبة من 156 طالب الى 60.000 طالب في ظرف 5 سنوات أي من سنة 2009–2014(كياري فطيمة ،2014، ص 110).

–اضافة تخصصات جديدة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية و تحويل كل المراكز الجامعية و ترقيتها الى جامعة وهذا ما يساهم في ترقية نوع التعليم و جودة العملية التعليمية(كياري فطيمة ،2014، ص 111).

–اقحام النظام الجديد للتعليم العالي L.M.d بداية من السنة الجامعية 2004–2005حيث يعتبر مغاير تماما للنظام الكلاسيكي من خلال عدد سنوات الدراسة في كل مرحلة و المواد المدرسة ونوعية التعليم الحضوري و عن بعد(كياري فطيمة ،2014، ص 112).

هيمنة القطاع الاداري على القطاع الاكاديمي و البحث العلمي و كذا مركزية التسيير (عبد القادر بن عيسى الشريف و كيسري مسعود،2009) .

-تم استحداث خلايا اليقضة البيداغوجية و كذلك خلايا الجودة بمؤسسات التعليم العالي(CIAQES)" تتبع مباشرة مدير الجامعة وتتولى كل العمليات المتعلقة بتحسين الجودة بالجامعة في جميع النشاطات البيداغوجية و البحثية و تسيير الهياكل و التعاون الخارجي و دراسة علاقة الجامعة بالمحيط الاجتماعي و المهني، وقد انشات بموجب القرار رقم 164 المؤرخ في 31 ماي 2010 وهي تحت وصاية الامين العام لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي "(https://www.univ-msila.dz/ar/?page_id=6471) . ومن مهامها أساسا:

-" تصور واضح لمختلف الاجراءات اللازم اتخاذها للمساهمة في تطوير مؤسسات التعليم العالي و متابعة مسار التقييم الذاتي و الخارجي للمؤسسة" (رقاد، 2014، ص 262).

-ومن انجازات لجنة خلايا الجودة انها قامت باعتماد دليل واجراءات التقييم الذاتي للمؤسسات الجامعية يتضمن سبع ميادين أساسية.

الفرع الثاني:تحديات حوكمة التعليم العالي في الجزائر:

على الرغم من الخطوات الجبارة التي قامت بها الجزائر من خلال دعمها بالموارد المادية و البشرية و استحداث خلايا الجودة لتعزيز المراقبة و المساءلة لكل العمليات التعليمية و الادارية و البيداغوجية بالجامعات الجزائرية مما حذا ببعض الجامعات الجزائرية لاحتلال الريادة في مؤشرات الحوكمة و الرقمنة ومنها جامعة محمد بوضياف بالمسيلة التي احتلت المرتبة الأولى وطنيا لثلاث سنوات متتالية، إلا أن هناك عديد التحديات و المشاكل التي ترهن تطور التعليم العالي و تحقيقه للجودة الشاملة ومنها الفجوة و الهوة بين سوق الشغل و بعض تخصصات التعليم العالي، حيث ان أهم تحدي لحوكمة قطاع التعليم العالي هو ربطه بسوق الشغل للقضاء على مشكل البطالة و خلق فرص العمل و الدخول في الابداع و التنافسية.

- مشكل الرقمنة إذ ان بعض الجامعات مازالت بعيدة عن الرقمنة فلا بد من إحداث القطيعة من الأساليب البالية و الورقية خاصة (عبد القادر.ب و كيسري.م،ص 72).

– عدم التنسيق و التفتح بين مؤسسات التعليم العالي و المؤسسات الاقتصادية لعقد اتفاقيات شراكة لترسيم الطلبة فور تخرجهم بيد أن هذه المؤسسات قد ساهمت رفقة الجامعة في تكوينهم وبالتالي تستفيد منهم أحسن من توظيف طلبة بعيدين عن الخبرة او ذو تخصصات بعيدة عن متطلبات المؤسسات الاقتصادية.

– عدم التشاركية في القرار الاداري بين كل أطياف التعليم العالي و خاصة ذوو الشأن كالأساتذة .

– بعض المشاكل الاجتماعية للأساتذة مما صعب من مهمتهم في البحث العلمي .

- كثرة الاضرابات الطلابية بسبب و بدون سبب مما عطل من إنجاز الاهداف المسطرة و عدم اتمام البرامج البيداغوجيا في وقتها المحدد بكفاءة عالية.
- عدم رضى الأساتذة عن حياتهم الاجتماعية و التهميش في قرارات المصيرية.
- تداخل البرامج بين الكلاسيكي و نظام ل.م. دي الجديد مع تبني أنظمة جديدة ببذور نظام قديم مما أثر سلبا على مخرجات الجامعة.
- وجود بعض التخصصات في قطاع التعليم العالي غير مرتبطة بسوق الشغل.
- ظاهرة الدكاترة البطالين التي ظهرت مؤخرا والتي تزيد من ترهل القطاع.

الخاتمة:

نصل للقول أن حوكمة مؤسسات التعليم العالي تعتبر عملية رائدة تهدف للرقي بالجامعات لتحقيق الجودة الشاملة من خلال تطبيق مبادئ النزاهة والشرف و الشفافية ومكافحة الفساد وإعمال مبادئ المحاسبة و المسائلة القانونية ومبدأ تكافؤ الفرص وتستهدف أساسا الاستغلال الأمثل لإمكانيات قطاع التعليم العالي للوصول التنافسية في كنف الجودة الشاملة و تجديد العملية التعليمية بإدخال مؤسسات التعليم العالي في الثورة الرقمية وتبقى الحوكمة أمر حتمي للتعليم العالي سواء في الجزائر او في باقي الدول لمواجهة ارهاصات العولمة و تحقيق الجودة الشاملة في القطاع سواء للبرامج التعليمية أو لآساليب التقويم .

وعليه نصل للنتائج التالية:

- حوكمة التعليم العالي عملية لا غنى عنها في قطاع التعليم العالي وفي كل المراحل التعليمية .
- جودة هيئة التدريس و جودة الطلبة و كذا البرامج التعليمية المحينة و أساليب التقييم و الامتحانات تزيد من فاعلية الادارة في التعليم العالي (شناف و بلخيري،2016، ص.5)
- قطاع التعليم العالي يواجه عدة تحديدات و مشاكل تحول دون تحقيقه للجودة الشاملة،

ويمكننا تقديم التوصيات التالية:

-لإصلاح قطاع التعليم العالي يجب إبعاده عن كل المشاكل مهما كان نوعها مالية و ثقافية و قانونية و اقتصادية و سياسية.

-يجب تطبيق معايير الشفافية و الادارة الالكترونية حتى لا تتعطل مختلف العمليات البيداغوجيا .

- وجوب تفعيل آليات الاعتراف الاكاديمي العالمي و تكثيف البحث في موضوع الجودة الشاملة بالجامعات(طعيمة،2006، ص 379)

-وجوب ربط الجامعة بمحيطها الخارجي للقضاء على البطالة .

- تشجيع التعاون الدولي في مجال البحث العلمي .

- لمسايرة نهضة باقي دول العالم وجب التناسق التام ما بين المركز و القاعدة (عطوة و السيد علي،2012، ص.452).

قائمة المراجع:

- غضبان، حسام الدين.(2015). *محاضرات في نظرية الحوكمة*، (الأردن. دار الحامد).
- محسن أحمد الخضيري .(2005). *حوكمة الشركات*،(القاهرة، مصر، محموعة النيل العربية).
- رقاد، صليحة.(2014). تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية- آفاقه ومعوقاته – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة سطيف 1، الجزائر.

–سليمان، محمد مصطفى.(2008). *حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الادارة و المديرين التنفيذيين*،(مصر، الدار الجامعية).

– سمحون مصدق.(2020)، *إدارة الجودة الشاملة استراتيجية للإرتقاء بكفاءة التعليم العالي– دراسة تجارب جامعات عالمية و عربية*، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، المجلد 12 (العدد02). جامعة يحيى فارس المدية. الجزائر.

– بن العارية حسين و بلبالي عبد السلام(2018). حوكمة الجامعات : مدخل لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ، جامعة احمد دراية (أدرار، الجزائر) أنموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 4، العدد1، جامعة بشار.

–جقطة، سناء. (2017) . *دور حوكمة الجامعة في تحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الأطراف ذات المصلحة – دراسة حالة جامعة سطيف –01*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير .جامعة سطيف 01.الجزائر).

– فرج، شعبان.(2012).*الحكم الرشاد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر (200–2010)*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3. الجزائر.

– حسين، يرقي و عمر ،علي عبد الصمد (2012). *إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر واقع و آفاق*، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 3 (العدد02).جامعة الاغواط ، الجزائر.

– تقرير البنك الدولي (1989). *الحكامة الرشيدة*.

–شناف، خديجة و بلخيري، مراد.(ديسمبر 2017). معايير ضمان جودة التعليم العالي – عرض بعض النماذج العالمية، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الوادي،العدد24.

–كياري، فطيمة الزهرة(2014). تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع و التحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة،المجلد 4 ، العدد 04.

–بوعبيد، حميد و آخرون. (2018). *التعليم العالي بالمغرب فعالية و نجاعة و تحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح. تم استرجاعها في تاريخ 16 أكتوبر 2020*، –المجلس الأعلى

للتربية و التكوين و البحث العلمي. الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي،المغرب . https://www.csefrs.ma .

–طعيمة، أحمد رشدي.(2006). *الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد،دار المسيرة، الأردن.*

–شتوي، علي ناصر آل زاهر السلاطين.(2014). تحقيق الجودة و التميز في مؤسسات التعليم العالي بحوث و دراسات علمية محكمة، دار الحامد، الأردن.

– يدو، محمد (2017).متطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر– بين الواقع و الاستشراف، مجلة معارف، العدد23.

– شناف، خديجة و بلخيري، مراد.(2016). *معايير ضمان جودة التعليم العالي – عرض لبعض النماذج العالمية*، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية . جامعة الوادي ، الجزائر.

– د.ن.الهيئة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة lcpc (2011). *الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن و مقتضيات الدستور الجديد* . منشوراتlcpc ، الرباط ، المغرب www.icpc.ma .

– بخيت، رنا و كيال شحيطة ، جومانا. (2020). *الحوكمة و معايير الجودة الشاملة و دورها في خدمة المجتمع – مؤسسات التعليم العالي انموذجا*، مجلة اوراق ثقافية للآداب و العلوم الانسانة، السنة الثانية ، العدد السادس، بيروت، لبنان، على الرابط https://www.awraqthaqafya.com/801/، تاريخ الاطلاع 2020/08/10.

– عطوة ، محمد ابراهيم و السيد علي، فكري محمد. (2012). *حوكمة النظام التعليمي مدخل لتحقيق الجودة في التعليم.* مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، مصر ، العدد 79، الجزء 2.

– عزيمان، عمر.(2017). *المدرسة و الديمقراطية*.مجلة المدرسة المغربية العدد8/7، المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي ،الرباط، المغرب، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ،المغرب.

–د.ن. *الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن و مقتضيات الدستور الجديد.(2011) 2011*، منشورات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (lcpc)، الرباط ، المغرب.

– قرواني، خالد نظمي.(2016). *مدى ممارسة الحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين و المعلمات*.مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية و علم النفس.المجلد 14، العدد4. جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين.

–عوض الكسر ، شريفة.(2018).*دور تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحقيق الحوكمة الادارية في الجامعات – دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة بالرياض*. مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية .جامعة بابل.العدد39. حزيران.العراق.

– دهان، محمد و دلال، بوعتروس.(2018). *الحوكمة في الجامعات الجزائرية واقع و آفاق التطوير.كتاب الملتقى الدولي الأول – التكوني الجامعي و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي تحديات و آفاق. مخبر العمارة ، المدينة، المهن و التكوين*، جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر.الجزائر.

– سليم لطفي، ماهر.(2014). *الحاكمية أداة للإرتقاء بالجامعات*. المؤتمر العلمي الثالث : الحاكمية و الفساد الاداري و المالي. الامارات العربية المتحدة .

– الأمم المتحدة .(2003).اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة و قمع الفساد.

–كلاع، شريفة.(2019). الاستثمار في التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة و النهوض الاكاديمي ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 3.

– بن عيسى الشريف ،عبد القادر و كيسري، مسعود.(2009). *تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي (دراسة تقويمية لمخرجات الجامة الجزائرية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل)*. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية – دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر المجلد 9، العدد 27، الجزائر.

–قانون مكافحة الفساد الجزائري. (2003).

https://www.univ–msila.dz/ar/?page_id=6471–